بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل السابع

* هيكل مدارس التعليم الأساسي – صيغ مقترحة :

لقد حدث توجيه لصيغة التعليم الأساسي من قبل الجهات والوكالات الدولية المعنية بالتنمية نحو مزيد من الارتباط بالجانب الاقتصادي و احتياجات العمالة في المجتمع اذ يرون ان ضعف لدى الافراد يعود الى انهم لا يملكون المهارات اللازمة للقيام بالوظائف التكنلوجية في مجتمعهم والتي توفر لهم الدخل الملائم حيث تتطلبها خطط التنمية في مجتمعاتهم ، يقوم التعليم الأساسي هذا الإطار بتقديم تلك الاحتياجات التعليمية التي تكفل رفع مستوى الفرد في حده الادنى فمفهوم الحاجات التعليمية الأساسية الضرورية للفرد التي يطلب من التعليم الاساسي أن يقدمها يركز حول مهارات مطلوبة للعمالة في المقام الأول ويأتي بعد ذلك الاعتبارات الاجتماعية والثقافية .أن هذا المدخل لتصوير الحاجات الانسانية الأساسية غلب على رؤية التنمية و اهدافها ووسائلها لفترة طويلة وأمدت ليشمل التربية ودورها في اعداد الأيدي العاملة اللازمة للحياة الاقتصادية الناجحة باعتبار الإنسان (رأس مال بشري) ومهمة التربية تزويده بالمهارات التي تتطلبها عملية الاقتصادية في مجتمعه بدأ يفسح الطريق لرؤية اكثر سعة تنادي أن التنمية بالإنسان وللإنسان فهو اداتها وهو غايتها ، وأنعكس ذلك على تصور الحاجات الانسانية الاساسية في الجانب التعليمي وبخاصة التعليم الأساسي .

أن تعليماً يشبع الحاجات الانسانية ينبغي أن يعين الفرد على ان يستخدم المفاهيم والرموز و عمليات التفكير والتعبير كما يستخدم المعدات والأدوات اللازمة مجتمعة ، ومن هنا يصبح التحدي الحقيقي أن نقدم تعليما اساسيا يجمع بين الوظيفية والمهنية ، في تحقيق تكامل الشخصية وتفاعلها الذكي مع ذاتها ومجتمعها وبيئتها بحيث يصبح التعليم وسيلة لاكتساب مهارات لاتقف عند حدود البديل بل يتعداها إلى الفكر والشعور والتخليل و الابداع ، وهكذا تتضح امامنا صور التعليم الأساسي ورحلته في الفكر التربوي بدءاً من تصوره لدى غاندي كوسيلة أحياء أمة وانعتاق مجتمع من اسر التقليد والاستعمار والتبعية ، و امتدادا الى كونه لتعميم التعليم الابتدائي في ضوء امكانات المجتمعات النامية و الظروف الاقتصادية التي تواجه الاتفاق على التعليم بالتركيز على صيغة تقوم على اشباع الحد الأدنى من الحاجات التعليمية الاساسية الأفراد المجتمع صغاراً وكباراً في اتجاه زيادة الانتاج والربط بين التعليم والعمل المنتج والبيئة واخيرا انفتاح الرؤية للتعليم الاساسي باعتباره حقاً اساسياً لتكامل الشخصية الانسانية في جوانبها المختلفة.

ويبقى السؤال القديم الجديد : * ما الحد الادنى للاحتياجات التعليمية للفرد ؟ وكيف نحددها ؟ * وما المعايير التي تستند اليها في ذلك ؟ اذا نظرنا الى التعليم في ضوء التعليم المدرسي

النظامي فقد يكون التساؤل معقولاً بحيث نبحث عن حد ادنى من التعليم أي (كميه) تعليمية تترجم الى وحدات تعدد السنوات الالزامية لتعليمها وتعليمها كما تفعل الان. ولكن النظر الى التربية معملية مصاحبة لرحلة الحياة تعين الفرد على ان يطور مناهجه وقدرته ومهاراته ليواجه مطالب عالم متغير وباعتبار ان التربية لا تقصر على مؤسسه واحدة هي المدرسة بل تشمل كل المؤسسات المعلمة التي تحدث تغير الفرد وقيمة ومعارف ومهاراته كالأسرة والاصدقاء ووسائل الاعلام والبيئة ومؤسساتها ، كل ذلك يجعل من الصعب تصور حد ادنى من التعليم يمكن ان يترجم الى خط فقر تربوي كما فعل الاقتصاديون وبخاصه وسط ثورة الاتصالات والتفاعل المذهل والتعقيد والتركيب للمعرفة والبناء الاجتماعي المعاصر ومفهوم المجتمع الدائم التعليم .

وفي ضوء الاتجاهات الجديدة في التعليم الأساسي من حيث مفاهيمه ومبادئه ومحتواه ومداه الزمني وما أسفرت عنه المؤتمرات الدولية من توصيات فأن **هناك ثلاث صيغ مقترحة و على النحو الآتي :**

1- اعتبار التعليم الابتدائي بسنواته الست تعليما أساسيا وذاك ريثما تتمكن الدولة من فترة الإلزام إلى ما بعد سن الثانية عشر . ولكي يكون التعليم الابتدائي الحالي تعليماً أساسيا فأن ذلك يتطلب بالطبع إعادة النظر في أهدافه وتطويره من حيث خططه ومناهجه ونظمه وتوفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لمتطلبات التعليم الأساسي في صورته الجديدة .

2- دمج المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في مرحلة تعليمية واحدة مع تشكيل مناهج الجوانب العملية بحسب البيئات التي تنشأ فيها .

3- مد مرحلة التعليم الأساسي الى سن 15سنه أي ما يقابل المرحلتين الابتدائية و المتوسطة مع إعادة تشكيلهما معا في .

---

* بشور ,منير (1982) " اتجاهات في تربية العربية "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس .

* سرور . احمد فتحي) 1989 (" تطوير التعليم في مصر سياساته وخطة وتنفيذه – التعليم قبل الجامعي " مطابع الاهرام , القاهرة.